

الخصائص الرئيسية للبنوك الإسلامية

دراسة تحليلية

لنشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني

إعداد دكتور فيصل محمد صالح

الدكتور / سيد شويخي عبد المولى

مقدمة :

بدأت حركة البنوك الإسلامية الحالية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية وبتت الموافقة على اتفاقية إنشاء هذا البنك في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية بجدة في الفترة من ٢٢ - ٢٥ رجب ١٣٩٤ هـ الموافق ١٣ - ١٦ أغسطس ١٩٧٤.

وفي عام ١٩٧٧ دعا المغفور له الملك فيصل لإنشاء عدد من البنوك الإسلامية تحمل اسمه وقد تم إنشاء مجموعة من هذه البنوك منها البنك الإسلامي الأردني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، بنك مصر الدولي الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك البحرين الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك ناصر الاجتماعي بالقاهرة، وهناك بنوك إسلامية أخرى يجري إنشاؤها في بعض الدول الأفريقية والآسيوية حيث بدأت باكستان بصورة رسمية في تحويل كل النظام المصرفي إلى النظام الإسلامي. ورغم وجود بعض المشاكل التطبيقية فإن الاتجاه العام هو ازدياد الاقتناع بنجاح التجربة.

وتؤدي البنوك الإسلامية وظيفة هامة في إرساء دعائم الاقتصاد الإسلامي وفي تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الخصائص الرئيسية التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك الربوية ثم دراسة وتحليل سياسة بنك فيصل الإسلامي السوداني من خلال تحليل النشاط العام للبنك ودراسة التوزيع القطاعي لاستثماراته والأنشطة الاجتماعية له وأخيرا تقييم سياسة البنك الاستثمارية وينقسم هذا البحث إلى:

أولا : مبحث تمهيدى . .

ثانيا: الخصائص الرئيسية للبنوك الإسلامية.

ثالثا : سياسة بنك فيصل الإسلامي الاستثمارية.

وأخيرا تقييم لنشاط البنك ثم الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً : مبحث تمهيدى

من خصائص النظام الاقتصادى الإسلامى أنه نظم التعامل بين المسلمين أو بين المسلمين وغيرهم من يهود أو نصارى أو غير ذلك فأوجب أن يتم التعامل فى إطار الشريعة الإسلامية ويترتب على ذلك أمران هما: (١)

- ١ - عدم التعامل بالربا (الفائدة): وإنما حرمت الشريعة الإسلامية الربا بناء على أن الفائدة تحدد سلفاً وأن الانتفاع بها يتكرر دورياً وأنها ترتبط مع رأس المال وليس الربح وعدم تطبيق قاعدة الغرم بالغرم والغنى بالغنى بمعنى الاعفاء أصلاً من الخسارة.
- ٢ - أنه يمكن أن يتم التعامل بيعاً وشراءً وتأجيراً واستجاراً وكافة أنواع المعاملات مع الأطراف غير المسلمة طالما أن هذه الأطراف لا تخرج التعامل عما تتطلبه الشريعة الإسلامية من قواعد.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعامل بالربا ما يلى:

- أ - من الناحية الاقتصادية: فإن المال والعمل يشتران معا قدرأً معيناً من الربح والخسارة، فإذا اشترك المقرض فى الربح وجب عليه الاشتراك فى الخسارة وإلا سيكون هناك طبقة تكدح (تكسب وتحسر) وأخرى مالكة عاطلة تحصل على مال بغير جهد. كما أن الإسلام لا يقبل أن تكون الملكية مبرراً للاستغلال بل جعل للمال وظيفة اجتماعية وأمر الناس بالسعى، كذلك لا يسمح الإسلام بالحصول على عائد للانتظار منفصلاً عن المخاطرة.
- ب - من الناحية الاجتماعية ، فإن الربا يخل بموازين القيم حيث تسود القيم المادية على القيم الانسانية.

(١) د. مرسى سلامة: فلسفة البنوك الإسلامية فى التنمية الشاملة - بحث مقدم لمؤتمر دور البنوك فى التنمية - كلية التجارة - جامعة المنصورة - مارس ١٩٨٢ ص ٤٤٣

ح - من الناحية الأخلاقية: يدرك ضمير الانسان المسلم الحى الفرق بين الربح عن التجارة وعن طريق القرض أو المجاملة، فلا يجب أن يترتب على معاونة المحتاج تعويض لمن سأنده.

تعريف البنوك الإسلامية: يمكن القول بأن البنوك الإسلامية هى تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمته - أفراد وجماعات لبناء مجتمع التكامل وتحقيق رفاهيته^(٢) وتلتزم فى كل ما يتعلق بذلك قواعد الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية تحقيقاً لمفهوم التنمية الشاملة.

وفى تعريف آخر نغنى بالمصارف فى النظام الإسلامى (المؤسسات المالية التى تقوم بعمليات الصرافة واستثمار الأموال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية)^(٣).

موقف الإسلام من معاملات البنوك (عرض موجز ومختصر):

قرر مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بالقاهرة فى دورته عام ١٣٨٥ هـ بشأن المعاملات المصرفية ما يأتى:^(٤)

١ - الفائدة : على أنواع القروض كلها ربا محرم: لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى وما يسمى بالقرض الانتاجى لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين.

٢ - كثير الربا وقليله حرام كما يشير مضمون الآية الكريمة فى قوله تعالى:
(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة)

٣ - الاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة.

٤ - اعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات

(٢) د. مرسى سلامة - المرجع السابق - ص ٤٤٦

(٣) د. عوف الكفراوى - النقود والمصارف فى النظام الإسلامى - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ص ٤٥

(٤) قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة - الدورة الثانية ١٣٨٥ نقلاً عن د. عوف الكفراوى - مرجع سابق

الداخلية التى يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك فى الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة، وما يؤخذ فى نظير هذه الأعمال ليس من الربا.

٥ - فتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع القروض والحسابات ذات الأجل نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهى محرمة.

٦ - أحكام الصرافة: أى استبدال نقد بنقد أو عملة بنقد بالشروط المعتبرة شرعا والأحكام العامة للصرف تكمن فى جواز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إذا اتحدا فى الوزن وتم التقابض فى المجلس كما يجوز البيع متفاضلا إذا اختلف الجنسان كبيع ذهب بفضة بشرط التقايض فى المجلس.

٧ - أحكام الوديعة : من أنشطة المصارف قبول الودائع من الأفراد وحكمها فى الشريعة الإسلامية أنها عقد جائز بين الطرفين متى أراد المودع وديعته لزم المستودع ردها وليس على المستودع ضمان إذا أتلقت إلا لخيانة أو تفريط^(٥)، وهذا يتمشى مع قوله تعالى

(* إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ^(٦))

وقوله جل وعلا

(فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ^(٧))

٨ - حكم الحوالة: أجمع أهل العلم على جواز الحوالة فى الجملة واشتقاقها من تحويل الحق من ذمة إلى ذمة، كذلك جواز الوكالة لأن الحاجة داعية إلى ذلك فإنه لا يمكن لكل فرد ما يحتاج إليه بنفسه^(٨).

(٥) د. عيسى عبده - أثر تطبيق النظام الاقتصادى فى المجتمع - بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامى بالرياض - جامعة الامام محمد بن سعود - ١٤٠١ هـ - ص ١١٧

(٦) سورة النساء آية ٥٨

(٧) سورة البقرة آية ٢٨٣

(٨) د. عوف الكفراوى - مرجع سابق - ص ٥٢ ، ٥٣

٩ - الربح في الشريعة الإسلامية: ألزمت الشريعة المالك فردا كان أو جماعة بأن يكون استعماله لما له مصدر خير للغير وليس مصدر ضرر، فألزمته بالامتناع عن تنيعة أمواله بغير الطرق الشرعية التي أجازها الإسلام في تنمية المال، فيجب على البنك الإسلامي البعد عن التعامل بالربا والغش والتدليس والاستغلال والاحتكار وعدم المغالاة في الحصول على الربح.

ثانيا : الخصائص الرئيسية للبنوك الإسلامية :

للبنوك الإسلامية خصائص تتميز بها عن غيرها من البنوك ويمكن اجمال هذه الخصائص في: اتباع المنهج الإسلامي ثم عدم التعامل بالربا وأيضا مبدأ المشاركة والمضاربة الشرعية وأخيرا تجنب الخدمات المصرفية المتضمنة التعامل بالربا مثل رفضها لتلقى الاكتتابات في السندات وغير ذلك من الأعمال المصرفية غير الشرعية.

أ - اتباع المنهج الإسلامي :

تعمل البنوك التقليدية حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد، أما البنوك الإسلامية فإنها تعمل في ظل منهج ثابت ولحكم عادل وكامل وهو الشريعة الإسلامية^(٩)، وأهم ما يميز المنهج الإسلامي معالجته للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والروحية معا حيث يضع القواعد المنظمة للحياة البشرية في صورة متكاملة تقوم على العمل والعبادة لله، ومن مقتضيات هذه العبادة أن تصبح قيمة الأعمال في النفس مستمدة من بواعثها لا من نتائجها، ومن ثم يكون عمل الإنسان خالصا لله محققا الخير له ولصالح أفراد المجتمع الإسلامي، ويوضح لنا الحديث النبوي ذلك فيما رواه ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة)^(١٠). وفي حديث آخر يروى سعد بن

(٩) أحمد فؤاد - مدخل إسلامي لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية - بحث مقدم لمؤتمر دور البنوك في

التنمية في مصر - كلية التجارة - جامعة المنصورة - المجلد الأول - مارس ١٩٨١ - ص ٣٣٧

(١٠) متفق عليه

أبى وقاص عن الرسول الكريم قوله (وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل في فم امرأتك)^(١١).

ب - عدم التعامل بالربا (الفائدة)

يقوم العمل في البنوك التقليدية على أساس تحقيق الربح له وللمدخرين حيث يستفيد من الفرق بين ما تدفعه هذه البنوك من فوائد لأصحاب الودائع والفوائد التي تحصل عليها من القروض والسلف الممنوحة للعملاء أما البنوك الإسلامية فانها تطبق تعاليم الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التي تحرم التعامل بالربا، والتعامل بالربا إثم كبير تحرمه كل الشرائع السامية^(١٢) ويتحمل هذا الإثم ليس فقط الآخذ والعاطى للربا ولكن كل الأطراف المشتركة في المعاملة ومنهم ولاشك موظفو البنوك.

فالإسلام يقدس العمل ولا يستسيغ أن يلد المال مالا وإنما الجهد هو الذي يلد المال وإذا شاع الربا في الجماعة فقدت المودة والتعاطف والتعاون، وتطبق البنوك الإسلامية في معاملاتها مبادئ إسلامية سمحة تتمثل في مبدأ المشاركة وقاعدة الغنم بالغرم، ومبدأ المضاربة.

ج - مصادر الأموال من المشاركة والمضاربة الشرعية :

أهم ما يميز البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية هو أن الأولى تحصل على الجزء الأكبر من مصادر أموالها من الودائع بأنواعها المختلفة، ففى ودائع الحسابات الجارية لم يلتزم البنك بدفع أى عائد لأصحاب هذه الحسابات أما الودائع فى حسابات التوفير والودائع لأجل فإن البنك يتعهد بدفع عائد سنوى ثابت لعملائه بصرف النظر عن نتائج استخدام البنك لهذه الأموال كما أن أصحاب الودائع لا يتحملون أى نوع من المخاطر فى توظيف أموالهم.

أما البنك الإسلامى فيعتمد اعتمادا كلياً فى حصوله على الأموال التى يضعها أصحابها بين

(١١) رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح.

(١٢) إبراهيم الطحاوى - الاقتصاد الإسلامى - ج ١ - مجمع البحوث الإسلامية - ١٩٧٤ ص ٢٧٧

يديه لاستثمارها على أساس مبادئ المشاركة والمضاربة الشرعية ودون ضمان لأى عائد مسبق ثابت، ويتعهد البنك بمشاركة أصحاب هذه الأموال فى الأرباح حسب نسب محددة مقدما ورد ما لديه من أموال عند انتهاء عقد المشاركة أو تجديد العقد برضا الطرفين، كما أن صاحب الأموال يتحمل قدرا من المخاطرة بأمواله لا يتحمله شخص آخر يضع أمواله لدى البنوك الأخرى (١٣).

والانسان عندما يقبل تحمل المخاطر فى هذه الحالة يكون عاملا بتعاليم الإسلام التى حرمت التعامل بالربا، وأن يترك العائد المتوقع من الاستثمار لهذه الأموال لله سبحانه وتعالى، وهذا يعنى أن الإسلام أوجب على صاحب المال أن يتصرف فيه ويستثمره فى أوجه الاستثمار المشروعة وبطريقة تسمح بتنمية ما لديه من ثروة بعيدا عن الاكتناز والمقامرة واختيار البدائل الإسلامية لاستخدام الأموال.

د - طبيعة وظائف البنك الإسلامى:

يتسم الاقتصاد الإسلامى بأنه اقتصاد انتاج واستثمار، والبنوك الإسلامية لا تخلق الائتمان وإنما تشارك فى إنتاج حقيقى عكس البنوك الأخرى، فالبنوك الإسلامية تعمل على الانتاج والازدهار.

وفى النظام الإسلامى يقوم البنك المركزى بمشاركات ولا يقوم بالاصدار الذى لا يقابله انتاج، ونحن نعلم أن التضخم يأتى عن طريق إقراض البنك المركزى للحكومة وعن طريق البنوك التجارية الربوية وخلقها للائتمان.

كما أن البنوك الإسلامية تتجنب تقديم أى خدمة مصرفية تتضمن التعامل بالربا، أى الفائدة مثل تلقى الاكتتابات فى السندات أو تحصيل الأوراق المالية المحدد لها عائد ثابت، كذلك ترفض خصم الأوراق التجارية للعملاء أو منح سلف بضائعات بالشكل الذى تقوم به البنوك التجارية الأخرى (١٤).

(١٣) د. احمد عبدالحالى - المرجع السابق - ص ٣٣٩

(١٤) سامى حسن - تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الاسلامية - الطبعة الأولى - دار التراث - القاهرة -

والوظيفة الرئيسية للبنوك الإسلامية هي تمويل واستثمار الأموال على أساس المشاركة مع العملاء والمؤسسات في نتائج الأعمال بنسبة ما تقدمه من أموال، بجانب ذلك تقوم البنوك بتمويل التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات مطبقة تعاليم الإسلام بعيدة عن التعامل بالربا، وبالبنك جهاز يتولى دراسة واختبار أفضل السبل الإسلامية التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامى أى أنها تعمل على بذل الجهد والمساعى بصورة ايجابية لتقديم أى مساعدة ضرورية لنجاح مثل هذه المشروعات.

(١٥)

ولتحقيق نظام نقدى إسلامى يتطلب ذلك مجموعة من المتطلبات نوجزها فيما يلى:

إن مجرد إزالة سعر الفائدة من النظام المصرفى الحالى ليس كافيا لتحقيق نظام نقدى إسلامى، بل إن هناك متطلبات أخرى أساسية تتمثل في ضرورة بناء سلوك الوحدات الاقتصادية على أسس إسلامية بدلا من الأسس (النفعية)، كذلك تأسيس الاقتصاد على المساهمة وليس على الاقتراض وأن تتكون حقوق الملكية في معظمها من حقوق عينية لا من حقوق نقدية وأخيرا عدم السماح للمصارف التجارية بإنشاء ودائع ثانوية (أى ودائع مشتقة من الودائع الأصلية).

وفي غيبة سعر الفائدة تكون طبيعة وظائف الهيكل المصرفى متمثلة في المصرف المركزى الذى يعتبر المؤسسة المسؤولة عن تنظيم عرض النقود والتى تشمل أساسا اصدار العملة الورقية والرقابة على المصارف التجارية وتحديد كمية النقود المتداولة، ومن مهامه أيضا دراسة العلاقة بين النقود والنمو الاقتصادى ومستويات الأسعار.

بالإضافة إلى المصرف المركزى هناك المصارف الأعضاء (أى المصارف الاعضاء في الهيكل النقدى اللاربوى) وتقوم هذه المصارف بإنشاء مكاتب للاستثمار معززة بخبراء في تمويل المشروعات وفي التحليل المالى مما يمكنها من القيام بثلاثة أنواع من الاستثمارات (الاستثمار المباشر، المشاركة في الربح، التأجير)

(١٥) د. محمد عارف - السياسة النقدية في اقتصاد إسلامى لا ربوى - من أبحاث المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى - جدة - ١٤٠٢ هـ .

ثالثا : سياسة بنك فيصل الإسلامى الاستشارية :

تعتبر البنوك الاسلامية مؤسسات اجتماعية ومالية فى نفس الوقت تعمل كأداة فى خدمة المجتمع الإسلامى محققة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات، كما أن سياسته بعيدة عن التعامل بالربا وتقرض بدون فائدة (قرضا حسنا) فى حالات معينة وتضع العائد الاجتماعى فى الاعتبار إلى جانب العائد المباشر من أدائها لمهامها المختلفة.

ويقوم البنك الإسلامى بتقديم وتأدية بعض الخدمات للعملاء مقابل أجر ومن هذه العمليات فتح الحسابات الجارية وصرف الشيكات وتأجير الخزائن للعملاء وتوجيه خطابات الاعتماد وغير ذلك من الخدمات المباحة التى لا تدخل فى مجال الفوائد والربا والعقود الفاسدة.

وبنك فيصل الإسلامى السودانى - واحد من البنوك الإسلامية - محل دراستنا يقوم على سياسة اختطها لعمله فى البداية تتميز بالآتى^(١٦)

- محاولة تقليل المخاطر الاستشارية أمام التجربة الجديدة باختيار أقل مجالات الاستثمار خطورة وهى التجارة وتوفير رأس المال العامل لتشغيل الصناعات القائمة.
- تحقيق أرباح معقولة ومناسبة بعيدة عن الاحتكار والاستغلال وبعد استمرار العمل بالبنك لفترة عامين تركزت عمليات الاقراض بصفة رئيسية فى تمويل الصناعة، كما بدأ فى الدخول فى عمليات التمويل متوسطة المدى لقطاع الحرفيين وصغار المستثمرين.
- يمنح البنك التمويل بشروط ميسرة وتراوح فترة التمويل من سنتين إلى ثلاث سنوات، وامتد نشاطه ليشمل شراء شاحنات متوسطة وكبيرة، كما امتد تمويل البنك لقطاعات أخرى منها قطاع الخدمات الطبية وشراء بعض المخازن الآلية وبلغ حجم تمويل هذه القطاعات فى عام ١٩٨٠ حوالى مليون جنيه سودانى.

- تحليل الاتجاه العام لنشاط البنك :

يختص هذا الجزء من البحث بتحليل نشاط البنك خلال العامين ٧٩، ١٩٨٠ مع الأخذ فى

(١٦) بنك فيصل الإسلامى السودانى - النظام الأساسى للبنك - الخرطوم .

الاعتبار أن بنك فيصل الإسلامي السوداني لم يمارس نشاطه الفعلي إلا منذ ١٠/٥/١٩٧٨ وأن نتائج الكثير من أعماله واستثماراته لم تتبلور بعد، ومن تحليل ميزانية البنك^(١٧) عن العاملين المذكورين يمكن الوصول الى النتائج التالية:

أولاً : بالنسبة للودائع: تشير الأرقام المتاحة الى نمو الودائع باضطراد حيث بلغت جملتها في نهاية عام ١٩٨٠ (٤٩٥ مليون جنيه سوداني) مقابل ٢١٨ مليون للعام السابق ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ١٢٧٪ كذلك شهدت هذه الفترة زيادة واضحة في عدد حسابات الودائع بأنواعها المختلفة حيث كانت ٣٥٧٦ حساباً في العام الأول ارتفعت إلى ١٠٧٢٣ حساباً في العام التالى أى بزيادة قدرها ٣٠٠٪، كما ارتفعت قيمة الودائع في العام نفسه من ٩٦ مليون جنيه إلى ١٨٦ مليون جنيه سوداني أى بزيادة قدرها ١٠٠٪ تقريباً.

هذا وتبلغ قيمة الودائع الاجمالية عام ١٩٧٩ نسبة ٧٠٪ من اجمالى الالتزامات مقابل ٧٣٥٪ عام ١٩٨٠، كما تبين الأرقام أن ودائع الاستثمار ارتفعت من ٢٧ مليون جنيه في السنة الأولى الى ٨١ مليون جنيه في العام التالى ١٩٨٠ بزيادة تبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه.

ثانياً : بلغت الأرباح المحققة من الاستثمارات حوالى ٣٨٪ من جملة الإيرادات لعام ١٩٧٩ وتعكس هذه الأرباح نسبة ١٣٥٪ كمتوسط لعائد الاستثمارات المنفذة فعلاً، وقد بلغت جملة الأرباح ٢٤ مليون جنيه خلال الفترة منذ انشأت في ١٠/٥/١٩٧٨ - ٣١/١٢/٧٩ مقابل جملة المصروفات الجارية والرأسالية عن نفس الفترة ١٣ مليون جنيه وبذلك أصبح صافى الأرباح (قبل خصم الزكاة) ١١ مليون تمثل نسبة ١٧١٪ من جملة الموارد المستخدمة، كما بلغت نسبة الربح المحقق من الاستثمارات المباشرة والتي تمت تصفيتها حتى نهاية عام ١٩٧٩ حوالى ١٣٥٪ (٦٥ مليون جنيه سوداني) كما بلغت أرباح البنك لعام ١٩٨٠ (قبل خصم الزكاة) ٢٦ مليون جنيه سوداني أى بزيادة قدرها ١٤٦٪ بالمقارنة بالأرباح المحققة في العام السابق.

هذا وتقل الأرباح المحققة لعام ١٩٨٠ نسبة ٥٨٪ على رأس المال المدفوع مقارناً بنسبة

(١٧) انظر الميزانية العمومية لبنك فيصل الاسلامى السودانى عام ١٩٧٩، وعام ١٩٨٠ المرفقة بالبحث.

٢٩٪ لعام ١٩٧٩، وتبلغ الأرباح الصافية المتحققة نسبة ٣٢٪ كعائد على رأس المال المدفوع مقابل ٢٣٪ على رأس المال مضافا إليها الودائع الاستثمارية المستحقة للأرباح.

ثالثا: أوضحت أرقام الميزانية المرفقة أن هناك تطورا كبيرا في النقدية بالخزينة والبنوك المحلية والخارجية حيث كانت ١٤ مليون عام ١٩٧٩ استمرت في الزيادة الى ٢٧٣ مليون حتى عام ١٩٨٠ (أى بزيادة الضعف) وبتحليل عناصر هذا البند يتبين أن البنك يودع بالبنوك الخارجية في السنة الأولى - ١٩٧٩ - ٩٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٦٥.٥٪ من اجمالى هذا البند وهى نسبة عالية جدا، ليس ذلك فحسب، بل شهد عام ١٩٨٠ نفس الزيادة فقد بلغت هذه النسبة ٨٢٪ وهذا لا يتمشى مع سياسة البنك حيث يودع حوالى ٨٠٪ من اجمالى النقدية لدى بنوك أجنبية تقوم باستثمارها في مشروعات داخل دولها وربما تنبع هذا الموقف عن تخوف البنوك الإسلامية من الدخول في بدء حياتها في كثير من المشروعات داخل الدول الإسلامية لعدم معرفتها بنتائج الأعمال أو ربما لحرصها على أموال المودعين، فقد نجد أن البنك يتبع سياسة أكثر حيطة في الاستثمار.

وقد بلغت نسبة الإيداعات بالبنوك الأجنبية حوالى ٣٠٪ فأكثر من إجمالى الأصول عام ١٩٧٩، وعام ١٩٨٠ أيضا نفس النسبة.

رابعا : يتبين من أرقام حسابات الاستثمار بالمشاركة حدوث تطور كبير في هذه الحسابات من ١٠.٨ مليون جنيه سودانى عام ١٩٧٩ تمثل نسبة ٣٧.٦٪ من اجمالى الميزانية ارتفعت الى أكثر من الضعف حيث بلغت ٢٥٣ مليون عام ١٩٨٠، وتوضح هذه النسب سياسة البنك القائمة على المشاركة في المشروعات، بالإضافة الى التطور الملحوظ في الاستثمارات قصيرة الأجل والأسهم في شركات تابعة للبنك، وقد بلغت أرقام الاستثمارات قصيرة الأجل ٣ مليون عام ١٩٨٠ مقابل ١١٠ مليون فى العام السابق ومن الشركات التى يساهم معها البنك شركة التأمين الإسلامية المحدودة والشركة الإسلامية للتجارة والخدمات واللذان تتبعان التعاليم الإسلامية فى معاملاتها، وقد باشرت الشركة الأولى أعمالها فى عام ١٩٧٩ برأس مال قدره مليون جنيه وقد حققت نجاحا، حيث ارتفعت أقساط التأمين من حوالى ربع مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٧ مليون عام ١٩٨٠ (أى بزيادة قدرها ٥٢٪) بينما

باشرت الشركة الثانية (الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات) أعمالها في منتصف عام ١٩٧٩ وحققت أرباحا بلغت ٨٤ الف جنيه في النصف الثاني من عام ١٩٧٩، تضاعفت هذه الأرباح خلال عام ١٩٨٠.

- التوزيع القطاعي لاستثمارات البنك^(١٨)(١٩)

يهدف هذا الجزء من البحث الى التعرف على أنماط واشكال القطاعات التي ساهم فيها البنك، ومنها يمكن معرفة مجالات نشاط البنك.

فقد بلغت جملة العمليات الاستثمارية التي تعاقد البنك عليها منذ انشائه وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١ حوالى ٢٠٨ عملية بلغت قيمتها ٢٧٦ مليون جنيه سودانى ويعكس التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات بوضوح السياسة الاستثمارية الحالية للبنك والتي تركز على المجالات ذات العائد السريع وهى أساسا التجارة حيث بلغت نسبة الالتزامات المتعاقد عليها في هذا المجال وحده ٨٢٪ من جملة الالتزامات الاستثمارية بينما بلغت نسبة الالتزامات في مجال الصناعة ١٧٪.

وبالرغم من أن استثمارات البنك تركزت في القطاع التجارى ، إلا أن جزءا هاما منها موجها لتمويل شراء شاحنات تمشيا مع سياسة الدولة التي تعطى أهمية وأولوية لتنمية قطاع النقل والمواصلات، وفي هذا الصدد قدم البنك تمويلا لشراء ٣٦٢ شاحنة متوسطة الحجم بلغت قيمتها حوالى نصف مليون جنيه.

وعن نشاط البنك عام ١٩٨٠ نجد أن هناك زيادة في عدد العمليات التي تعاقد البنك على تمويلها فقد بلغت ٧٧٩ عملية بزيادة قدرها ٢٧٥٪ عما كانت عليه في العام السابق، وقد كانت قيمة هذه العمليات ٥٦٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ مقابل ٢٧٦ مليون عام ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ١٠٥٪. وقد بلغت الأرباح المحققة من الاستثمارات ٢٦ مليون عام ١٩٨٠ مقابل ٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩، أى بزيادة قدرها ١٩٧٪.

(١٨) بنك فيصل الاسلامى السودانى «تقرير مجلس الادارة للاجتماع السنوى الأول للمساهمين» ابريل ١٩٨٠ - الخرطوم السودانى.

(١٩) بنك فيصل الاسلامى السودانى - تقرير عام ١٩٨١

- الأنشطة الاجتماعية لبنك فيصل الإسلامى السودانى:

يمارس بنك فيصل الإسلامى السودانى أنشطة أخرى غير الاقتصادية تتميز بالجانب الاجتماعى مثل توزيع الزكاة والتبرع للمساجد والمشاركة فى التخفيف عن الأفراد فى حالة الحوادث والكوارث كذلك منح الامتيازات للعاملين به.

فقد أولى البنك اهتماما خاصا بتطوير فكرة الزكاة، فأنشأ لذلك قسما خاصا مهمته تجميع الزكاة من المواطنين وتوزيعها على المستحقين وكون البنك لجنة دائمة لتلقى الزكاة من المودعين أو أصحاب الحسابات الذين يفوضون البنك لآخراج زكواتهم، وسيقوم البنك باخراج الزكاة عن رأس المال وعن أرباح رأس المال ابتداء من هذا العام عام ١٩٧٩ وتقدر حصيلة الزكاة فى هذا العام ١٢٥ ألف جنيه تبرع منها لصالح الصندوق القومى للزكاة بمبلغ ٧٥ ألف جنيه.

كما بلغت حصيلة الزكاة عام ١٩٨٠ - ١٧٠ ألف جنيه بزيادة قدرها ٣٦٪ عن عام ١٩٧٩.

وبالإضافة الى الزكاة قدم البنك التبرعات لحفظة القرآن الكريم سنويا إلى جانب تبرعه للمساجد والمدارس وغيرها من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

أما عن المزايا التى يقدمها البنك للعاملين به فتتمثل فى عقد دورات تدريبية لهم وقد بلغ عدد العاملين المستفيدين منها ٢٨٢ حتى نهاية عام ١٩٨٠ مقابل ٢٢٢ عاملا وموظفا عام ١٩٧٩ وبزيادة قدرها ٢٧٪. ويتبين من الأرقام مدى اهتمام البنك لتدريب الكفاءات البشرية، كذلك أقيمت دورة تقييمه لأعمال الاستثمار وأوفد البنك بعض موظفيه فى بعثات قصيرة للخارج للتدريب على أعمال البنوك الإسلامية والتحق البعض منهم بمعهد الدراسات المصرفية على نفقة البنك والتحق الآخر بدبلوم البنوك الإسلامية بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.

الميزانية العمومية لبنك فيصل الإسلامي السوداني
لعامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠

الالتزامات	١٩٨٠/١٢/٣١	١٩٧٩/١٢/٣١	الأصول	١٩٨٠/١٢/٣١	١٩٧٩/١٢/٣١
الودائع	٤٩٥١١,٦٤٠	٢١,٧٧٣,٦٩٤	التقديتة بالقرينة والبنوك	٢٧,٢٩٥,٣٥٢	١٣,٩٩١,٢٥٠
الحسابات الجارية الدائنة	٢٦,١٢٢,٥٦٥	١٥,١٣١,٢٣٥	التقديتة بالعملة المحلية	٣٨٥,٦٨٧	٣٨٨,٢٧٢
ودائع الادخار	١,٢٩٤,٩٥٨	٧٧٠,٢٩٧	التقديتة بالعملة الأجنبية	١,٠٧٦,٨٩١	٧٣٩,٠٤٤
ودائع الاستثمار	٨,٠٦٤,٩٥٠	٢,٧١٨,٠٨٨	البنوك المحلية	٣,٤٢٥,٧٥٩	٣,٦٩١,٩٠١
حسابات العملاء	١٤,٠٢٩,١٦٧	٣,١٥٤,٠٧٤	البنوك الخارجية	٢,٤٤٠,٧٠٥	٩,١٧٢,٠٣٣
بالعملات الأجنبية					
بنوك محلية وأجنبية	٧٨٢,٠٦٦	٢٦,٢٤٩	الأصول المتداولة :		
ا د	٥٨٤,٥٢١	٤٢٩,٣٥٢	حسابات الاستثمار بالمشاركة	٢٥,٣١١,٩٨٢	١٠,٧٧٦,٢٥٥
حسابات دائنة أخرى	٨,٦٧٩,٣٣٠	٣,٨٢٦,٤٧١	حسابات تمويل أخرى	٥,٠٤٣,٩٦٠	١,٧١٨,٨٣٦
رأس المال المدفوع	٤,٤٦٥,٧٦٣	٣,٧٥٩,٠٤١	الشيكات، أ.ق، مدينون	٧,٣٣٧,٥٨١	٣,٥٦٥,٠٢٦
المبالغ التى دفعت	٧٨,٨٤٨	٧٧,٠٢٥	الاستثمارات	٢,٠٠٨,٧٠٠	٥٥٠,٠٠٠
فوق القسط الثانى			- استثمارات قصيرة الأجل	١,٥١٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
لبعض الأسهم			اسهم فى شركات تابعة	٤,٩٨,٧٠٠	٤٠٠,٠٠٠
			أصول ثابتة		
احتياطي رأس المال	٣٧٢,٣٠٦	٣٧٢,٣٠٦	أراضى ومبان	١٥١,٢٦٤	٣٢,٥١٤
احتياطي عام	١٦٦,٥٨٢		الأثاثات	٣٧٩,٠٤٨	٢٨٨,٥٨٤
صافي ارباح	٢,٥٨٧,٦٨١	١,٠٥٢,٥٣٣	مصرفات انشائية	٢٧٤,١٥٤	٣٦٤,٣٨٦
البنك تحت التوزيع					
ارباح مرحلة	١٢٣,٣٠٤				
	٦٧,٣٥٢,٠٤١	٣١,١٣٦,٨٥١		٦٧,٣٥٢,٠٤١	٣١,١٣٦,٨٥١
			التزامات العملاء نظير	٢٤,٧٧٧,٢١٤	٤,٣٤٩,١٢٥
			الاعتمادات المستندية		
			والضمانات والتعويضات		

مصدر البيانات : التقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السوداني لعام ١٩٧٩، وعام ١٩٨٠

- تقييم السياسة الاستثمارية لبنك فيصل الاسلامى السودانى:

- كانت للسياسة الاستثمارية التى انتهجها البنك آثارها ونتائجها التى تأكدت فى:
 - تركز الاستثمارات فى المشروعات الأقل مخاطرة.
 - أمكن تحقيق ربحية معقولة على العمليات الاستثمارية بمتوسط ١٣ر٥٪ سنوياً.
 - تم انشاء شركتى التأمين الاسلامية والشركة الإسلامية للتجارة والخدمات.
 - أمكن تحقيق مستوى عال من الاستثمارات بالقياس بموارد البنك المتاحة، كما تم تحقيق تدفق أكبر للودائع بالعملة الأجنبية.
 - اتبع البنك فى عملياته كل الصيغ الشرعية المتاحة مثل المشاركة والمضاربة والمرابحة والقرض الحسن لتمويل عملياته وتم ادخال بعض التعديلات عليها بمعرفة ومشورة هيئة الرقابة الشرعية لتتمشى مع روح وتعاليم الشريعة الإسلامية.

وبالرغم من الآثار الايجابية التى تحققت إلا أنه يجب على البنك أن يسعى لتطوير موارده الذاتية وتطوير الجوانب الأكثر ربحية تفادياً لتذبذب الاستثمارات والأرباح مع تقلبات الحالة الاقتصادية وانكماش الأرباح نتيجة لتجاوز المدى الزمنى للعمليات الاستثمارية القصيرة الأجل وتحقيقاً لميزة تضيق نطاق المخاطر.

وإذا كانت تجربة انشاء البنوك الإسلامية قد حققت بعض الايجابيات فلقد صاحبته بعض الصعوبات والتى تحتاج لمزيد من الدراسة لمعالجتها وتفاديها ومن بين هذه الصعوبات ما يلى:

- ظهرت مشكلة تتعلق بكيفية حساب ربح المشاركة حيث تبين لكثير من العملاء أن التكلفة الحقيقية للتمويل فى نظام المشاركة أعلى بكثير من تكلفة التمويل فى نظام سعر الفائدة وبالطبع لا يخفى علينا أنه فى النظام الإسلامى (أى المشاركة) فى حالة المشروع يشارك البنك فى الخسارة فى حين أنه فى النظام الربوى لا يتحمل البنك فى الخسارة، وفى كلتا الحالتين فإن البنك لا يقدم التمويل إلا بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والتأكد من نجاحه وبالتالى يكون عنصر الفشل ضعيفاً.
- تقوم سياسة البنك الاستثمارية على المساهمة فى المشروعات الصغيرة ولاسيما الحرفية وتمويل

صغار المستثمرين وبلغت فترة الاقراض من سنتين إلى ثلاث سنوات. وفي رأى الباحث انه يتعين على البنوك الإسلامية المشاركة في المشروعات التى تخدم البنية الأساسية للاقتصاد القومى والتى تفتقر اليها معظم الدول النامية الإسلامية إذ لا يمكن له الدخول فى أى مشروع صناعى أو زراعى دون توفر المرافق والخدمات وغيرها، كما يرى الباحث أيضا ضرورة تغير سياسة البنك التمويلية الى سياسة الاقراض الطويل الأجل والتي تتناسب وطبيعة المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية الأساسية.

- أما عن علاقة البنك بالبنوك الخارجية - الأجنبية - أى ايداع أمواله لدى هذه البنوك؛ فكما أوضحنا سلفا أن البنك الإسلامى يلجأ إلى مثل هذا الوضع فى حالة عدم استطاعة استثمار أموال المستثمرين فى مشروعات داخل الدولة نظرا لوجود مجموعة من الاعتبارات تتعلق بعدم توافر الفرص الاستثمارية والتشجيع والاهتمام من قبل الدولة والمفروض أن البنك لا يتقاضى فوائد على أمواله المودعة بالخارج.

- بالرغم من خضوع البنوك الإسلامية للقيود والتوجيهات التى تصدرها البنوك المركزية فيما يتعلق بسياسات الاقراض، لا نجد أى دعم يذكر للبنوك الإسلامية كما تتلقاه البنوك غير الإسلامية من تسهيلات وتشجيع فى أداء وظيفتهم ومازالت مجهودات البنوك الإسلامية مع محافظى البنوك المركزية وصناديق النقد فى البلاد الإسلامية بلا نتائج ملموسة.

استنتاجات وتوصيات

- هناك مجموعة من المبررات وراء قيام البنوك الإسلامية تتمثل في أن نظام الفوائد الربوية لا يصلح في النظام الاسلامى، كذلك حتمية توجيه النشاط الاقتصادى فى البلاد الاسلامية حسب تعاليم الشريعة السمحاء بما فيها النفع والفائدة للشعوب الاسلامية، كما أن البنوك الاسلامية هى المسار الإسلامى للأموال تعتبر عملا تجاريا مشروعاً لا شبهة فيه والعمل فيها جائز شرعاً وأرباحها حلال.
- كما أشرنا سلفاً هناك ضرويات لتدعيم نجاح البنوك الاسلامية وانتشارها ومن بين هذه الأمور ضرورة توحيد الفكر المصرفى والتنظيمى فى البنوك الاسلامية كذلك توطيد العلاقات بين مجموعة البنوك الاسلامية فى كل الدول الاسلامية تجنباً للتعامل مع البنوك الربوية، وعلى هذه البنوك استخدام جميع الأساليب الحديثة فى أداء عملها المصرفى حتى لا يسود الاعتقاد بأن ارتباط هذه البنوك بالشريعة الإسلامية يحول دون سرعة وكفاءة الأداء للخدمات المصرفية^(٢٠)
- ضرورة مساهمة البنوك الإسلامية فى انشاء مؤسسات اقتصادية اسلامية والتأكد من مشروعية أعمالها باستمرار وتستخدم هذه البنوك أهل الخبرة والثقة من المسلمين لتحقيق أفضل النتائج.
- يتبين من البحث أن أهم أساليب المصارف الاسلامية فى توظيف الأموال تتمثل فى المساهمة فى تأسيس الشركات والتمويل بالمشاركة والمضاربة الشرعية وبيع المرابحة وتقديم القروض والسلفيات للمحتاجين (قرض حسن).
- من الضرورى تزويد المصارف الاسلامية بالخبراء فى المجالات الفنية والادارية لدراسة جدوى المشروعات التى يتم فيها استثمار الأموال لحسابه أو مشاركة مع عملائه.
- ليست مهمة البنوك الاسلامية أن تخلو من الربا فقط وإنما لابد أن تهتم بنفس الدرجة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تنمو بالمجتمع.

(٢٠) عادل محمد رشاد - دور البنوك الاسلامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - بحث مقدم لمؤتمر دور البنوك فى التنمية - مرجع سابق - ص ٣٦٩.

مراجع البحث

الكتب :

- د. على عبدالرسول : المبادئ الاقتصادية في الاسلام» دار الفكر العربى - القاهرة.
- د. محمد خليل برعى : «مقدمة في البنوك والنقود» مكتبة القاهرة الحديثة.
- د. محمد زكى شافعى «مقدمة في النقود والبنوك» دار النهضة - القاهرة.
- د. محمد عبدالمنعم عفر «السياسات الاقتصادية في الاسلام» المطبعة العربية الحديثة.
- ابراهيم الطحاوى «الاقتصاد الاسلامى» مجمع البحوث الاسلامية - القاهرة.
- سامى حسن «تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية» الطبعة الأولى دار التراث - القاهرة - ١٩٧٦.
- د. عوف الكفراوى : النقود والمصارف في النظام الاسلامى - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية.

الدوريات والتقارير :

- بنك فيصل الاسلامى السودانى: تقرير مجلس الادارة للاجتماع السنوى الأول للمساهمين - ابريل ١٩٨٠ - الخرطوم - السودان.
- بنك فيصل الاسلامى السودانى «النظام الأساسى للبنك» الخرطوم
- بنك فيصل الاسلامى السودانى تقرير مجلس الادارة للاجتماع السنوى العادى للمساهمين - الخرطوم - مايو ١٩٨١
- بنك فيصل الاسلامى السودانى «تجربة البنوك الاسلامية» محاضرات القيت أمام مجموعة من موظف البنك - غير منشورة من اعداد عبدالرحيم حمدى - الخرطوم - ٢٦ يناير ١٩٨١.

بحوث ومؤتمرات :

- مؤتمر دور البنوك في التنمية في مصر - جامعة المنصورة كلية التجارة - مارس ١٩٨٢
- مؤتمر الفقه الاسلامي بالرياض - جامعة الامام محمد بن سعود - الرياض ١٤٠١ هـ

